

سلم تصحيح أسئلة الامتحان النظري لمادة أصول المراجعة 1 - سنة رابعة - قسم محاسبة
الدورة الفصلية الثانية - العام الدراسي 2024-2025

السؤال الأول : (30 درجة)

الجهات و الأطراف المستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية المدققة :

- 1- إدارة المشروع التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.
- 2- طائفة المستثمرين والمساهمين التي تعتمد على القوائم المالية المصادق عليها من قبل مدقق الحسابات في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه مدخراتهم واستثماراتهم لدى الجهة التي تحقق أكبر عائد لهم .
- 3- المصارف والمؤسسات الائتمانية التي تلجأ إلى فحص المركز المالي للمشروع فحصاً دقيقاً من واقع البيانات التي تتضمنها القوائم المالية التي أعدها المشروع قبل الإقدام على منح أي قروض أو إعطاء تسهيلات ائتمانية يحتاجها المشروع .
- 4- الهيئات الحكومية التي تعتمد على البيانات المحاسبية في أغراض كثيرة منها التخطيط والمتابعة والاشراف والرقابة على المنشآت العامة ، وفرض الضرائب المختلفة ، وتحديد الأسعار لبعض السلع .
- 5- رجال الاقتصاد الذين يعتمدون على القوائم المالية وما تحتويه من بيانات محاسبية دقيقة في تقديرهم للدخل القومي وفي رسم برنامج التخطيط الاقتصادي .
- 6- نقابات العمال التي تعتمد على البيانات المحاسبية في وضع سياسة عامة للأجور ، والمشاركة في الأرباح التي تحققها الشركات .

السؤال الثاني : (20 درجة)

الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية :

- 1- حماية أصول المشروع من الضياع والاختلاس والتلاعب والعمل على حسن إستغلالها وقد ازدادت أهمية حماية الأصول والسجلات منذ استخدام النظم الالكترونية حيث يتم تخزين كميات كبيرة من المعلومات على وسائط الأشرطة المغناطيسية والتي يمكن تدميرها إذا لم توجد وسائل حماية لها .
- 2- التأكيد على دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .
- 3- تحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية في عمليات المشروع بما في ذلك الأفراد .
- 4- الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة لتحقيق الأهداف المخططة .

السؤال الثالث : (30 درجة)

- مسؤولية مدقق الحسابات في الحالات التالية:

- 1- أن التحقق من وجود الأصل يعد ركناً أساسياً من واجبات المدقق إذ أنه يذكر في تقريره أن الميزانية تظهر المركز المالي الحقيقي للشركة وبما أن رصيد النقدية (صندوق المصروفات النثرية) جزء من أموال الشركة فإنه يعتبر مهماً لعدم قيامه بالتحقق من النقدية الموجودة في خزانة الموظف المذكور ويلاحظ هنا أنه إذا كانت المنشأة صغيرة فإن مبلغ 200,000 ل.س كـرصيد للنقدية النثرية سوف يعد كبيراً وكان من الممكن أن يثير انتباه مدقق الحسابات بضرورة جرده فعلياً .
- 2- أن عدم اكتشاف مدقق الحسابات للعمليات التي قامت بها الشركة خارج نطاق نشاطها العادي يعد تقصيراً ومن واجب مدقق الحسابات أن يطلع على عقد الشركة ونظامها الأساسي للتعرف على أغراضها وإبلاغ المساهمين بأي مخالفات تؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي .
- 3- يعد مدقق الحسابات مقصراً لعدم اكتشاف التضخيم الذي حدث في رقم المبيعات عن طريق مقارنة القيود في يومية المبيعات وصور الفواتير مع دفتر وبطاقات الإخراج من البضائع في نهاية السنة المالية وأوائل السنة الجديدة أو مع أذونات التسليم الموقع عليها من العملاء أو عن طريق الاتصال بالعملاء للحصول على مصادقات لارصدتهم في أواخر السنة المالية ،وقد يعطي فحص معدل الربح الإجمالي عن وجود مثل هذا التلاعب إذا تم مقارنته مع المعدلات المحققة في السنوات السابقة .

مدرس المقرر
أ.أحمد العبدالله